مجلة "آفاق فكرية"

ص. ص. 779 - 791

رت م د: 2353 - 0367

رت م د إ: 2602-5507

البيوإيتيقا في الدين والقانون

Bioethics in religion and law

غفور عبد الباقي

جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان (الجزائر)، ghaffour@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/10/08 **تاريخ القبول:** 2021/12/08 **تاريخ النشر:** 2021/12/30

ملخص:

إن التطور المذهل الذي أحدثه الإنسان في مجال علوم المادة الحية والبحوث الطبية على وجه الخصوص، أثار التساؤل حول القيمة الأخلاقية للتقنيات الطبية الجديدة التي أصبحت في كثير من الأحيان تهدد بشكل مباشر أو غير مباشر الكيان الإنساني وكل ما يحيط به، مما أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة كالبيوإيتيقا.

فالنقاش لم يعد فلسفيا محضا، بل اتسع ليشمل رؤية الدين والقانون وغيرهما للحد من التساؤلات المثارة حول أخلاقية التقنيات الطبية الجديدة، مما ينم عن تلاقي العلوم وتكاملها لخلق دينامية فكرية بين جميع التخصصات من أجل الحفاظ على كيان الإنسان وكرامته.

وبالرغم من أن "البيوإيتيقا" أصبحت مرجعية عمومية لمواجهة التحديات التي تطرحها الثورات العلمية الجديدة في عدد من المجالات، إلا أنها لا تعد خطابا معارضا للتكنولوجيا والتقدم العلمي، وإنما هو خطاب يرسم الخطوط الحمراء التي يجب عدم تجاوزها لما يشكله ذلك التجاوز من أخطار على الإنسان والحياة.

كلمات مفتاحية: البيوإيتيقا؛ الدين؛ القانون؛ البيولوجيا؛ الطب.

Abstract:

The astonishing development made by man in the field of living matter sciences and medical research in particular, raised the question about the ethical value of new medical technologies, which often directly or indirectly threaten the human entity and everything that surrounds it, which led to the emergence of new concepts as bioethics.

The debate is no longer purely philosophical, but has expanded to include the vision of religion, law and others to reduce the questions raised about the ethics of new medical technologies, which indicates the convergence and integration of sciences to create an intellectual dynamism between all disciplines in order to preserve human entity and dignity.

Although "Bioethics" has become a general reference to confront the challenges posed by new scientific revolutions in a number of fields, it is not considered a discourse opposed to technology and scientific progress, but rather a discourse that draws red lines that must not be crossed because of the dangers that this transgression poses to humans and life.

Key words: Bioethics; Religion; Law; Biology; Medicine.

مقدمة:

كانت هناك عبر التاريخ وجهتا نظر تؤسس لمشروعية الأخلاق. وجهة ترى أن الدين هو الذي يؤسس للأخلاق؛ فما يأمر به الدين خير وحسن، وما ينهى عنه شر وقبيح. وهذا واضح، خصوصا في الديانات السماوية كاليهودية والمسيحية فالإسلام. ووجهة نظر أخرى ترى أن أساس الأخلاق هو العقل البشري نفسه؛ ليس فقط لكونه قوة تمييز، يميز بطبعه بين الخير والشر والحسن والقبح، بل أيضا لكونه يستطيع أن يرتفع بمستوى هذا التمييز–الفطري– إلى مستوى التنظير العقلي.

ولقد أغرى التقدم الهائل الذي تحقق في علم الأحياء -في أواخر القرن الماضي- كثيرا من الاتجاهات الفكرية والنزعات العلمية بالقيام بتأسيس الأخلاق على العلم؛ وطغى "العقل الأدائي" على القرن العشرين كله، وأصبحت المنفعة والنجاح والفردية هي القيم السائدة المهيمنة في البحث العلمي كما في غيره.

وبات ينظر إلى الأخلاق من طرف المثقفين على أنها عنصر مؤسس للدين، وأن كلا المفهومين -الدين والأخلاق- هما في الحقيقة يؤسسان شيئا واحدا. وحين كان صفوة المثقفين الجامعيين ينظرون إلى الدين كظاهرة تجاوزها الزمن، فهم ينظرون إلى الأخلاق بالنظرة نفسها.

إن المقصود بالأخلاق هنا ليست العادات والأعراف أو ما يصدر عن الطبيعة البشرية، بل المقصود بها هنا الخير والشر، وما يتفرع عنهما من قيم تشكّل الضمير الخلقي الفردي أو الجمعي. (الجابري، 2003، ص.37)

أما اليوم، وعلى مشارف القرن الواحد والعشرين، فإن العالم يعيش وضعية جديدة تماما، تتمثل في هذا الإحراج المتزايد الذي يسببه العلم وتطبيقاته للأخلاق والضمير الأخلاقي، والذي يثير ردود فعل تطالب بإخضاع العلم ومنتجاته للقيم والمعايير الأخلاقية، وذلك على العكس تماما مما كان عليه الحال في مثل هذا الوقت من القرن الماضي حينما سادت في أوروبا نزعات تنادي بتأسيس الأخلاق على العلم، طارحة مشكلة فلسفية قديمة–جديدة، يعبر عنها بمشكلة "أساس الأخلاق".

وفي هذا الصدد يشير "محمد عابد الجابري" في كتابه "قضايا في الفكر المعاصر" إلى أن التقدم العلمي الهائل في ميدان البيولوجيا والهندسة الوراثية كما في ميدان المعلوماتية، فضلا عن

آثار الصناعة والتكنولوجيا على البيئة الطبيعية من جهة، والخطر الذي تشكله أسلحة التدمير الشامل على البشرية كلها من جهة ثانية؛ إن تقدم العلم في هذه المجالات كما في غيرها قد أدى أو من شأنه أن يؤدي إلى نتائج تتعارض مع القيم الأخلاقية التي تكرّست منذ فجر التاريخ البشري، وفي جميع المجتمعات، ولدى مختلف الأديان والفلسفات، بوصفها عنصرا جوهريا في إنسانية الإنسان، إن لم يكن العنصر الجوهري الوحيد فيها. (الناصري، 2020، ص.2)

إن هذا الإحراج الشديد الذي تتعرض له القيم الأخلاقية اليوم من جراء تقدم العلم في المجال البيولوجي والطبي، هو الذي يقف وراء ما أطلق عليه في السنوات الأخيرة اسم "البيوإيتيقا" (Bioéthique). حيث لم يكن لهذا المصطلح وجودا قبل الثورة البيولوجية والتطورات التي شهدتها هذه الأخيرة، والتقنيات الطبية الجديدة التي أصبحت في كثير من الأحيان تهدد بشكل مباشر أو غير مباشر الكيان الإنساني وكل ما يحيط به. ولذا يعتبر هذا المصطلح جديدا، طبعا بعد تمييزه عن الأخلاق الطبية (Déontologie).

ويعتبر فان بوتر رينسلاير (Van Potter Rensselaer) (1911م- 2001م)، الطبيب المختص في مرض السرطان، أول من استعمل كلمة "بيوإيتيقا"، وذلك سنة 1970م في مقال بعنوان: "علم البقاء على قيد الحياة." (La science de la survie) (بوفاتس، 2011، ص.17)

والمسألة الأخلاقية المطروحة هنا تتلخص في السؤال التالي: ما هو امتداد البيوإيتيقا في كل من الدين والقانون؟ أي ما هو تقييم الدين والقانون للتقنيات العلمية الجديدة التي يوظفها الإنسان، خاصة في مجال البحوث البيولوجية والطبية؟ وبتعبير أدق، إلى أي مدى يجوز تسخير العلم للتحكم في هذه المجالات؟

وللإجابة على هذا التساؤل، تم اعتماد المنهج التحليلي، من خلال الوقوف على القضايا الأخلاقية التي ناقشها الدين – الإسلامي، المسيحي، اليهودي – وتم الاعتراض عليها؛ وكذا القضايا التي تم الفصل فيها عن طريق المحكمة، واللجان الأخلاقية التي تم انتدابها، حتى يتجلى لنا مدى ارتباط البيوإيتيقا بالدين والقانون.

1. تعريف البيوإيتيقا

البيوإيتيقا كلمة يونانية تتكون من (bios) بمعنى الحياة و(ethos-éthique) بمعنى الإيتيقا أو الأخلاقيات. وتستعمل للدلالة على "أخلاقيات الطب وعلوم الحياة" أو أخلاق حياتية. وحين نقوم بترجمتها إلى اللغة الفرنسية تصبح (éthique médicale et des sciences du vivant ou de la vie). وحين نترجمها إلى اللغة العربية، نقول: أخلاقيات علم الأحياء أو أخلاقيات مهنة الطب وعلوم الحياة. (Courban, 2004, p. 77)

علما أن هناك في اللغات الأوروبية لفظان يقابلان كلمة "الأخلاق" في اللغة العربية عندنا. اللفظ الأول يوناني الأصل وهو "إيتيك"، من "إيتوس"، والثاني روماني الأصل وهو "مورل" من "مورس"؛ ويميل كثير من الكتاب العرب اليوم إلى استعمال لفظة "أخلاق" بمعنى "مورل"، و"أخلاقيات" بمعنى "إيتيك"، والفرق بين المعنيين كما أخذ يتبلور في الفكر الأوروبي المعاصر، هو أن كلمة "مورل" (أخلاق) تحيل إلى سلوك الفرد البشري، بينما تحيل كلمة "إيتيك" (أخلاقيات) إلى القيم التي تخص المجتمع. وبعبارة أخرى: تنظم الأخلاق (مورل) فضاء الفضيلة الفردية، بينما تنظم الأخلاقيات (إيتيك) فضاء القيم الاجتماعية. (Lecourt,1993, p.71)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدكتور "محمد عابد الجابري" قام بردها إلى اللغة العربية بالإبقاء عليها كما هي، أي "بيوإيتيقا". (Courban, 2004, p. 77)

وتعرف البيوإيتيقا بأنها: "علم معياري يهتم بالسلوك الإنساني الذي يمكن قبوله في إطار القضايا المتعلقة بالحياة والموت، وهو يشمل على دراسات تجمع بين تخصصات عديدة تهتم جميعا بمجموعة الشروط التي يتطلبها التسيير للحياة الإنسانية في ظل التقدم السريع للطب." (روس، 2001، ص.94)

إن كلمة البيوإيتيقا تستعمل لحل المشاكل أو الصراعات التي تحمل قيمة بين التقدم في مجال التقنيات البيولوجية والطبية (Biotechnologiques) وقوانين حفظ الكرامة الإنسانية.

فالبيوإيتيقا تحاول بسط نوع من النفوذ خاص بالبيولوجيا والطب (un biopouvoir)، التي تخبرنا بما هو مسموح به، وبما هو غير مسموح. أي أن البيوإيتيقا ظلت متعلقة بالانحرافات والفضائح التي اتسمت بها البحوث البيولوجية والطبية.

من هنا، فإن عبارة "أخلاقيات المهنة" تستعمل عندما يتعلق الأمر بالمهن الاجتماعية مثل "أخلاقيات الطب" و"أخلاقيات المحاماة"...الخ. أما "البيوإيتيك" أو "أخلاقيات علم الأحياء"، التي تهمنا هنا، فليست أخلاقيات مهنة العالم البيولوجي وحسب، بل هي أيضا أخلاقيات التطبيقات الطبية.

إن الباحث في علم الأحياء مطالب عندما يقوم بالتجارب بالتزام حدود معينة عندما يتعلق الأمر بالإنسان. فـ "أخلاق المهنة" تمنعه من إجراء التجارب على الإنسان، ولذلك يلجأ إلى التجربة على الحيوان. هذا شيء معروف وقديم. غير أن التطبيقات الطبية التي تخص ميدان علم الأحياء وعالم المورثات تطرح اليوم قضايا أخلاقية من نوع آخر. إن الأمر لا يتعلق بالتجريب على الإنسان بل بتغيير الإنسان، لا بل بهتك حرمات جوانب أساسية فيه لم يكن يطالها العلم من قبل، كالقتل الرحيم، إطالة الحياة، الاستنساخ، أطفال الأنابيب، بنوك المني والبويضات، الاتجار بالأرحام والأجنة...الخ.

2. ارتباط البيوإيتيقا بالدين والقانون:

إن العلم الذي كان مصدر تقدم الإنسان ورفاهيته وأمنه، والذي استطاع الإنسان من خلاله أن يجد الحلول لمشاكله، صار مشكلة، حيث تحوّل من أداة في يد الإنسان إلى معبود يخضع له؛ لقد صارت العلوم والتقنيات الحديثة تثير الخوف، فالتكنولوجيا الحديثة التي زادت من قدرات الإنسان زيادة ضخمة بحيث تحوّل من خالق هذه التقنية إلى موضوع لها، فالعلم صار غاية الخطورة، فالإنسان ينزع إلى التجريد والتجريب لا في الطبيعة الخارجية فقط بل في الكيان الإنساني. (هابدغر، 1995، ص.43)

طرحت هذه الثورة الطبية البيولوجية مشاكل أخلاقية لم تعرفها الإنسانية من قبل، كما وضعت الإنسانية أمام معضلات شائكة يستعصي حلها على العالم أو الطبيب وحده؛ الأمر الذي أقنع السياسيين والرأي العام على حد سواء أنه لم يعد ممكنا ترك التجريب والبحث العلميين في

المجال الطبي-البيولوجي ولا محاولة التحكم في ولادة الإنسان وموته وجهازه العصبي، ولا التصرف في الجينات البشرية في يد العلماء الاختصاصيين وحدهم، ما دام الأمر مرتبطا بالوجود البشري ومصيره وهويته وكرامته ومستقبله على ظهر الكرة الأرضية. لذلك تقرر–محليا ودوليا- أن يتدخل رجال السياسة والفلاسفة وعلماء النفس والاجتماع والقانون والدين.

ولقد حققت البيوإيتيقا خطوة هامة حين ارتبطت بالدين والقانون، فأين تجلى هذا الارتباط؟

1.2. البيوإيتيقا والدين:

تتميز علاقة البيوإيتيقا بالدين بالرجوع إلى القضايا الدينية بقوة، وذلك تحت تزايد اهتمام علماء الدين بالقضايا البيوإيتيقية والمعضلات التي أفرزتها الثورات الأخيرة التي عرفتها ميادين الإنجاب الاصطناعي والهندسة الوراثية وزراعة الأعضاء. وهكذا طال النقاش الديني قضايا أطفال الأنابيب وبنوك المني والبويضات، والاتجار بالأرحام والأجنة، وزراعة الأعضاء والتبرع بها أو بيعها، وتمديد الحياة بشكل اصطناعي، والاستنساخ والعلاج الجيني.

وقد شارك علماء الإسلام بدورهم في هذا النقاش، وقد تمثل ذلك في الندوات التي تقام هنا وهناك حول هذه القضايا الجديدة. كما أنشئت لهذا الغرض مجمعات فقهية تشبه إلى حد ما اللجان الأخلاقية التي انتشرت في المجتمعات الأوروبية والأمريكية، وخاصة على مستوى تشكيلها. فهي لا تتشكل من الفقهاء المتخصصين في الشريعة فحسب، بل نجد إلى جانبهم الأطباء وعلماء البيولوجيا وعلماء النفس والاجتماع والاقتصاد والقانون وغيرهم، لمناقشة مثلا: هل يقبل رجل مسلم وهو بحاجة ماسة إلى الدم أن يضخ بدم شخص يهودي مثلا؟ أو هل يسمح مسيحي بأن تزرع له كلية لإنسان آخر من غير ديانته، مسلم مثلا؟ وهل سيرضى مريض يهودي بأن يجري له طبيب مسلم عملية جراحية؟ وكيف ستتعامل مختلف الأديان مع مسائل الموت الرحيم والاستنساخ والتعديل الجيني والتجريب على الكائن الحي وعقوبة الإعدام والإنجاب الاصطناعي؟

فالإنجاب الذي يبدو للوهلة الأولى بديهي مثل الأمومة والبنوة والهوية البيولوجية تحتاج اليوم إلى أن نفكر فيها من جديد، خصوصا وأن هناك مواضيع جديدة لها ارتباط مباشر بها، كأن تكون هناك والدتان بيولوجيتان، واحدة بالمبيض وأخرى بالرحم، وهي ظاهرة موجودة خصوصا

عند تواجد زوجين تواجههما مشاكل صحية في الإنجاب أو بسبب العقم، وأمام الرغبة التي تنتابهما في أن يكون لهما ولد؛ وليس أمامهما حل سوى الاستعانة بأم بديلة توافق على زرع البويضة المخصبة في رحمها.

وكمثال على ذلك ما حدث في جوهانسبورغ (Johannesburg) حيث أن مواطنة بيضاء من جنوب إفريقيا 48 عاما كانت أول امرأة تحمل أطفال ابنتها أو بمعنى أول جدة-أم في العالم، وضعت ثلاث توائم، وعُلم في المستشفى أن المواليد الثلاثة صبيان وفتاة، خرجوا إلى الحياة بعد عملية قيصرية، وكانت السيدة "أنتوني" (Antony) قد عرضت على ابنتها أن تحمل عنها أطفالا بما أن الابنة "كارين" 25 عاما عاجزة عن ذلك. (البقصمي، 1993، ص.142)

إن رجال الدين المسيحي بشكل عام يعترضون على الإخصاب الصناعي بجميع أنواعه لأنه خروج عن المقاصد الإلهية من الزواج، وهو عملية غير طبيعية تحتاج إلى استخدام طريقة الاستمناء للحصول على السائل المطلوب. وفي هذا يقول البابا "بيوس12" (Bios 12): "إن الإخصاب الصناعي بكل أنواعه يبرز من فلسفة زائفة للحياة، تدعي أن السعادة حق من حقوق الإنسان، ولذلك إذا أراد الزوجان إتمام سعادتهما، فإن هذا الطفل حق من حقوقهما أيضا." (البقصمي، 1993، ص.148)

وترى الكنيسة الكاثوليكية أن واجب الباحث العلمي هو البحث عن أسباب العقم لدى الرجل والمرأة حتى يتم معالجة هذه الوضعية المؤلمة التي يعاني منها الأزواج؛ من جهة أخرى تشجع البحث العلمي الذي يهدف إلى تجاوز مشكلة العقم باستعمال طريقة طبيعية. وفي نفس الوقت تشجيع كل مبادرة تهدف إلى تجنب المصاحبة لتقنية الإخصاب الصناعي. كما دعت كل المؤمنين للتدخل ومساندة البحوث التي تكون في الإطار الشرعي ومقاومة كل قرار يفرض التقنية كبديل عن الأبوة الحقيقية وعن الأمومة، والتي تمس بقيمة الوالدين والأبناء.

وفي اليهودية نجد اليهود، هذه الأمة الصغيرة، تقدس الأسرة، وحريصة على النسل من أجل زيادة عددها، كما تنظر إلى الإجهاض وقتل الأطفال وغيرهما من وسائل تحديد النسل، على أنها من أعمال الكفرة البغيضة التي تؤذي خياشيم الرب. (ديورانت، 1988، ص.375)

أما في الإسلام، فلم يمنع تطور التقنيات الطبية على يد غير المسلمين من معرفتها ومعرفة تأثيرها، واتخاذ المواقف الشرعية منها، بالاجتهاد والفتوى. وقد عقدت مؤتمرات وندوات في هذا الشأن، منها ما تعلق بموضوع الرحم المستأجرة. فقد منعت القرارات والفتاوى العديدة من المجاميع الفقهية دخول طرف ثالث في عملية الإنجاب التي ينبغي أن تتم بين الزوجين حال قيام الزوجية وعدم انفصامها أو طلاق، ويقصد بالطرف الثالث: -نطفة ذكرية متبرّع بها (حيوان منوي) –نطفة أنثوية متبرع بها (بيضة) –لقيحة جاهزة (فائضة من مشاريع أطفال الأنابيب) –رحم مستأجر أو متبرع به ويدعى أيضا الرحم الظئر –خلية جسدية (استنساخ).

علاوة على ما تقدم هناك ما يسمى بالبنوك المنوية، ففكرة بيع وشراء المني ترفضها أغلب الديانات، لأن بنوك الأجنة تعيش فوضى عارمة في تضييع الأنساب. ففي الغرب، بنوك الأجنة تستخدم مني رجل واحد لتلقيح مئة امرأة وفي بعض الحالات قد تكون أم الطفل جدته وأخته في وقت واحد.

ويعد "الاستنساخ" من المواضيع التي أثارت ضجة في المجتمعات، ويقصد به إيجاد نسخة طبق الأصل عن شيء ما من الكائنات الحية، نباتا أو حيوانا أو إنسانا. ولقد تم استنساخ النّعجة "دوللي" (Dolly) من خلايا بالغة، من طرف فريق الاستنساخ الذي قاده البروفيسور "إيان ويلموت" (Ian Wilmut)، عالم الأحياء التنموي البريطاني. وهذا ما أثار قدرا هائلا من الخلاف والتأمل حول إمكانية استنساخ إنسان من خلايا بالغة. إن هذه العملية تثير مجموعة من المخاوف المرتبطة بقضايا أخلاقية تمس الوجود الإنساني، مثل مفهوم العائلة والعاطفة والاستقلال والهوية وغيرها.

2.2. البيوإيتيقا والقانون:

إن الإنسان باعتباره كائنا متميزا داخل الطبيعة، يحتاج إلى تحقيق المزيد من التقدم في المجالات العلمية والتقنية والطبية، تماما كما يحتاج إلى الحفاظ على كرامته وهويته وبيئته، وهنا يبرز دور القانون لرسم الحدود بين الممكن والمحظور، بين الحقوق والواجبات، بين ما يمكن الاستفادة منه من مصالح وما يجب تحمله من مسؤوليات.

وقد تم تتويج هذا الانتقال من الأخلاق إلى القانون، بإنشاء مبحث قانوني جديد يهتم بتنظيم القضايا المستجدة في ميادين الطب والبيولوجيا والصحة، وقد أطلق عليه اسم "القانون الطبي-البيولوجي" (Biodroit-Biolaw).

ويختلف القانون الطبي-البيولوجي عما يعرف بـ "الطب الشرعي" (Médecine Légale). فإذا كان القضاء والعدالة يستعينان بالخبرة الطبية لحل مشكلات قانونية في إطار الطب الشرعي، فإنه -على خلاف ذلك، يستعين الطب والبيولوجيا في إطار القانون الطبي-البيولوجي بالقانون لتسوية معضلات أخلاقية تثيرها الممارسة الطبية-البيولوجية.

كما ارتبطت نشأة البيوإيتيقا بعملية تقنين محلية ودولية، وقد انتدبت هيئات جديدة من أجل اقتراح القوانين الملائمة للمجال الطبي-البيولوجي، وهي ما يعرف بـ "اللجان الأخلاقية" (Comités d'éthique)، التي يمكن اعتبارها مؤسسات جديدة أو أدوات تشريعية جديدة.

لقد عرفت اللجان الأخلاقية تطورا كبيرا منذ نشأتها في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الستينات من القرن الماضي، ويتم حاليا إحصاء ما يفوق ثلاثين لجنة أخلاقية وطنية، منتشرة في جميع بقاع العالم بما فيها أوروبا الشرقية وإفريقيا؛ ونجد إلى جانب هذه اللجان الأخلاقية الوطنية لجانا أخرى أكثر خصوصية تعالج قضايا محددة مثل الانجاب الاصطناعي والاستنساخ وزرع الأعضاء والموت الرحيم...الخ، ويطلق عليها اسم اللجان المرحلية؛ ورغم الطابع الخصوصي لهذه اللجان المرحلية، فقد كان لها دور كبير في تقوية الاهتمام العالمي بالمشاكل الأخلاقية والقانونية التي يطرحها المجال الطبي-البيولوجي. (Doucet, 1996, p.158)

ولقد تم الانتقال إلى مرحلة ثالثة هي مرحلة اللجان الأخلاقية الدولية. ومن هذا الباب ولجت منظمة اليونسكو هذا الميدان، وذلك باعتبارها مؤسسة ذات طابع دولي، منشغلة أساسا بالملاءمة بين حقوق الإنسان وبين الاعتراف بمشروعية التنوع الثقافي، ولذلك أسست في سبتمبر1993م "اللجنة الدولية للبيوإيتيقا" (Le comité international de bioéthique)، وقد أسندت لهذه اللجنة مهمة تشجيع التعاون والتضامن العالمي في إطار الأبحاث التي تتعلق بالإنسانية كجنس، وبشكل خاص الأبحاث المتعلقة بـ "المحدد الوراثي للإنسان" (Le génome humain).

ولقد ارتكزت العودة إلى القانون في المجال الطبي-البيولوجي على مبادئ حقوق الإنسان التي نشطت في هذا المجال، مستنكرة ما يحصل فيه من تجاوزات لهذه الحقوق، ومنددة بما يعرف من انتهاك لكرامة الإنسان، ومنبهة لما يمكن أن يهدد الوجود الإنساني والبيئة الملائمة لهذا الوجود من جراء ما يحصل في هذا المجال من تجارب وأبحاث، ومن جهة أخرى ترتبط حركة حقوق الإنسان بدورها بالحقوق الطبيعية للإنسان المتمثلة أساسا في تلبية مطالبه الأساسية التي يمكن إجمالها في التغذية والصحة والأمن والتكاثر وتوفير البيئة الملائمة. (عطية، 2016، ص.284)

وأفضل مثال يمكن أن نقدمه في هذا الصدد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وخاصة المادة الثالثة منه التي تقول: "لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه". وبهذا يكون للبيوإيتيقا امتدادا في القانون.

وسنقف فيما يلي على بعض القضايا الأخلاقية التي تم الفصل فيها عن طريق المحكمة:

- جاء في جريدة "نيوزويك" (News-week) بتاريخ 18 مارس 1985م أن زوجين ثريين ذهبا إلى أستراليا لإنجاب طفل بواسطة مشروع التلقيح الصناعي الخارجي (طفل الأنابيب)، وعندما فشلت المحاولة الأولى، رجع الزوجان إلى الولايات المتحدة بعد أن احتفظ الأطباء ببويضتين ملقحتين في مرحلة التوتة (جنينين مجمدين) (Frozen Embryo) في بنك المني، على أن يعودا في وقت لاحق لإعادة المحاولة؛ وحدث أن سقطت الطائرة، ومات الزوجان في الحادث وقد تركا ثروة طائلة، ولم يكن لهما وارث، ووصلت القضية إلى المحكمة في أستراليا التي حكمت باستنبات الجنينين بواسطة الأم البديلة، وذلك عام 1984م، وقد تم بالفعل ولادة طفل منهما. (البار،1987، ص.103)

- قضية المرأة التي أوردتها الصحف، والتي طالبت بحقها في الإنجاب من زوجها بعد أن وافاه الأجل المحتوم. والتي سبق لها أن اتفقت مع زوجها على تخزين حيواناته المنوية لدى إحدى المؤسسات المختصة إلى الوقت الذي يتفقان فيه على الإنجاب، ثم حدث أن مات الزوج فجأة، فقامت أرملته تطالب المؤسسة المعنية بمني زوجها المتوفى، معبرة عن رغبتها في وضعه في رحمها والحمل من زوجها بعد وفاته. والقضية مطروحة على القضاء ليقول كلمته. ومع أن القضية

قد حصلت فعلا، فإن عنصر الغرابة فيها لا يقل إثارة عن المشاكل الجديدة تماما التي تطرحها على مستويات عدة، كقانون الإرث مثلا...الخ.

- قضية (Baby Jane Doe) التي أدت إلى نتائج هامة على مستوى الممارسة الطبية في الولايات المتحدة الأمريكية. لقد حصل والدان سنة 1973م من المحكمة على إذن يأمر الأطباء المعالجين بتوقيف ما كان يبقي طفلهما على قيد الحياة من أطعمة وأدوية، وقد كان هذا الأخير يعاني من قرح أدى إلى انسداد في البلعوم يستحيل معه ابتلاع الطعام، وكان بالإمكان معالجة هذه الحالة عن طريق عملية جراحية، إلا أن الوالدين رفضا ذلك لأن طفلهما كان مصابا بـ "المغلية" (Mongolisme).

وقد أثارت هذه الحالة آنذاك ضجة إعلامية دفعت بكاتب الدولة المكلف بالصحة إلى التدخل في المسألة والتذكير بالقانون الأمريكي الصادر ضد التمييز تجاه المعاقين، وبناء على ذلك، اتخذ قرار حرمان المستشفيات التي تخرق هذا القانون من الدعم المالي الفدرالي.

لقد تلت هذه القضة قضايا أخرى مماثلة لا يتسع المقام لذكرها، وبذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية سباقة إلى ضبط الممارسات الطبية-البيولوجية ضبطا قانونيا في اتجاه ما يخدم مصلحة المرضى ويدعم حقوق الإنسان، وبالتالي إلى تحويل بعض أخلاقيات الطب والبيولوجيا إلى قوانين سارية المفعول، قوانين تحضر التصرف في الجسم الإنساني. فلا أحد يحق له أن يتصرف في جسم غيره سواء في حياته أو بعد مماته إلا بموافقته. كما يمنع في نفس الإطار الاتجار في الجسم الإنساني حتى من طرف صاحبه.

وهناك من الأمور الممكنة علميا اليوم أو غدا، ما يطرح من الإشكالات ما لا عهد للبشرية بمثلها. من ذلك مثلا إمكانية تجميد الأجنة، وإمكانية امتناع المرأة من تحرير الجنين الذي في بطنها، وإمكانية إنجاب أجنة من أبوين وأمين، وإمكانية اختيار نوع المولود من خلال التدخل في البويضات، وإمكانية تغيير جنس الكائن البشري من ذكر إلى أنثى أو العكس، وأكثر من ذلك ما صار يدعى اليوم بالاستنساخ، مما يطرح بصورة أو بأخرى جوانب أخلاقية.

أضف إلى ذلك قضايا تتعلق بمهنة الطب وعلاقة الطبيب بالمريض وذريته؛ فإذا فرضنا أن الطبيب اكتشف في مريض مورثا يعتبر المسؤول عن نقل مرض مزمن لا شفاء منه، أو عاهة إلى

ذريته، فهل يجوز له أن يخبر المريض بذلك؟ وكيف سيكون موقف هذا الذي سيجد نفسه محكوما عليه بإنجاب أبناء وحفدة مصابين بمرض معين بالوراثة؟(Leroux, 1995, p.87)

خاتمة:

مما تقدم، يتبين أن الأخلاق لم تبق مجرد قضايا معيارية مرتبطة بالضمير، بل أصبحت ضوابط اجتماعية وحتى دولية -ذات طابع إلزامي- تملك أحيانا قوة القانون، وذلك ما سمح بالانتقال من الأخلاق إلى القانون. أي أن الأخلاق تم إخراجها من دائرة ضمائر الأفراد إلى دائرة المؤسسات الاجتماعية المختصة؛ وبذلك تم الانتقال من الأخلاق كقيم معيارية تختلف باختلاف الأفراد إلى قواعد أخلاقية متفق عليها عالميا، وهو ما يعرف بلجان الحكماء في العالم.

لقد أصبحت "البيوإيتيقا" مرجعية عمومية لمواجهة التحديات التي تطرحها الثورات العلمية الجديدة في عدد من المجالات. فالإنسانية يحق لها أن تعبّر عن قلقها من خطر إمكانية إساءة استعمال المعرفة العلمية الجديدة، بعيدا عن القيم الأخلاقية الإنسانية. وعليه فإن خطاب أخلاقيات الطب والبيولوجيا والبيوإيتيقا ليس خطابا معارضا للتكنولوجيا والتقدم العلمي، وإنما هو خطاب يرسم الخطوط الحمراء التي يجب عدم تجاوزها لما يشكله ذلك التجاوز من أخطار على الإنسان والحياة.

التوصيات:

- لابد من التأكيد على التكامل المعرفي لخلق دينامية فكرية بين جميع التخصصات من أجل الحفاظ على الطبيعة البشرية للإنسان وكرامته.
- يجب الحرص على أن تكون البيوإيتيقا خطابا يرسم الخطوط الحمراء التي يجب عدم تجاوزها، لما يشكله ذلك التجاوز من أخطار على الإنسان والحياة، وليس خطابا معارضا للتكنولوجيا والتقدم العلمي.
- العمل على التكثيف من اللجان الأخلاقية المتخصصة عبر العالم، المرتكزة على مبادئ حقوق الإنسان، للحفاظ على إنسانية الإنسان وكرامته.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الجابري، محمد عابد، (2003). قضايا في الفكر المعاصر. (ط.2). مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، لبنان؛
2. الناصري، محمد، (2020). العلم في زمن كورونا ... والعودة إلى الأخلاق. مركز الدراسات القرآنية. على الموقع الإلكتروني: https://www.arabita.ma/blog/
3. بوفتاس، عمر، (2011). البيوإيتيقا: الأخلاقيات الجديدة في مواجهة تجاوزات البيوتكنولوجيا. إفريقيا الشرق، المغرب؛
4. روس، جاكلين، (2001)، الفكر الأخلاقي المعاصر، (ط.1)، ترجمة: عادل عوا. عوبدات للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت؛
5. هابدغر، مارتن، (1995)، التقنية، الحقيقة، الوجود، ترجمة: محمد سيلا وعبد الفتاح الهادي مفتاح. المركز الثقافي العربي، بيروت؛
6. البقصمي، ناهد، (1993)، الهندسة الوراثية والأخلاق. سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت؛
7. ديورانت، ول وايريل، (1988)، قصة الحضارة، ج2. الكتاب الأول. ترجمة: زكي نجيب محمود. دار الجيل، بيروت؛
8. عطية، أحمد عبد الحليم، (2016)، الأخلاق النظرية والتطبيقية، دار الثقافة العربية، القاهرة؛
9. البار، محمد علي، (1987)، أخلاقيات التلقيح الاصطناعي: نظرة إلى الجذور، ط1، الدار السعودية للنشر والتوزيع، السعودية؛
10. Lecourt, Dominique, (1993), A quoi sert donc la philosophie. Presses universitaires de France, Paris;
11. Doucet, Hubert, (1996). Au pays de la bioéthique. Laboratoire et Fides, Paris;
12. Leroux, Alain, (1995). Retour de l'idiologie. Presses universitaires de France, Paris;
13. Courban, Antoine, (Printemps 2004). Ethique de la Bioéthique, Thème d'une conférence donné à Damas le 06/12/2003. la revue « travaux et jours », Beyrouth. N°73, p.77;

كيفية الاستشهاد بهذا المقال وفق نظام توثيق الجمعية الأمريكية لعلم النفس APA الإصدار السابع (7):

غفور، عبد الباقي. (2021). البيوإيتيقا في الدين والقانون. *افاق فكرية*، سيدي بلعباس (الجزائر)، *9* (3)، 779-791 ؛ رابط المجلة *https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/396*